**تحول المال إلى غاية بدل أن يكون وسيلة**

**ارتباط الفقر بالمكانة الاجتماعية**

**ضعف الالتزام بالمبادئ الدينية والأخلاقية بسبب الحاجة**

**تأثير المال على القيم الأخلاقية**

**أصبح المال في العصر الحديث محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث لم يعد يُنظر إليه كوسيلة لتحقيق الأهداف، بل تحول إلى غاية في حد ذاته. هذه النظرة الجديدة أدت إلى تغيير القيم والمبادئ الإنسانية، حيث باتت الأخلاق مثل الصدق والإحسان تُمارس في كثير من الأحيان بدافع تحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية، وليس انطلاقًا من نوايا صادقة أو قناعات أخلاقية.**

**هذا التأثير السلبي للمال طال حتى الأشخاص المتدينين أو ذوي المبادئ الراسخة، حيث يضعف التزامهم بأخلاقهم تحت ضغط الحاجة والفقر. في ظل هذه الظروف، يصبح المال معيارًا للحكم على قيمة الأفراد، مما يؤدي إلى تهميش الفقراء والنظر إليهم نظرة دونية. وبالتالي، يُعاني الفقير ليس فقط من ضيق الحال، بل أيضًا من نظرة المجتمع التي تضعف من مكانته وقيمته الإنسانية.**

**هذا التحول يعكس كيف أن العولمة الاقتصادية فرضت على المجتمعات معايير جديدة تربط بين النجاح المادي والمكانة الاجتماعية، مما أدى إلى تآكل القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أسس مادية بحتة.**

 **سيادة القيم الأخلاقية**

**توازن بين السلطة والقيم**

**تحقيق العدالة الاجتماعية**

**دور المؤسسات التعليمية**

**أهمية المواطنة والأخلاق المشتركة**

**يؤكد النص على ضرورة بناء نظام إسلامي متكامل يرتكز على القيم الأخلاقية، حيث تصبح المبادئ الأخلاقية جزءًا أساسيًا من القوانين التي تحكم المجتمع. هذا النظام يعزز سيادة القيم الدينية والأخلاقية على القرارات التشريعية والتنفيذية، مما يضمن التوازن بين المصلحة العامة والقيم الإنسانية. القوانين في هذا السياق ليست مجرد قواعد جامدة بل وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، دون تمييز على أساس الطبقة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي.**

**يشدد النص على أهمية ضبط السلطة التنفيذية، بحيث تكون محدودة بصلاحيات واضحة لا تتيح لها الانحراف أو استغلال النفوذ. لتحقيق ذلك، تُسنّ قوانين أخلاقية تحمي مصالح المجتمع وتدعم استقراره. العدالة الاجتماعية تُعتبر هدفًا محوريًا، ويُعبر عنها من خلال نظام قانوني يُحقق المساواة في الفرص والحقوق، ويُتيح لجميع الأفراد الاستفادة من موارد المجتمع بشكل عادل.**

**يلعب التعليم دورًا محوريًا في هذا النظام، حيث تساهم المؤسسات التعليمية في غرس القيم الأخلاقية وتعزيز التفكير النقدي والإبداعي لدى الأفراد. التعليم في هذا الإطار يتسم بالمرونة، ويتيح للجميع طرح الأسئلة والتفاعل بحرية، مما يؤدي إلى تنمية وعي مدني وأخلاقي متماسك.**

**كما يُسلّط النص الضوء على أهمية مفهوم المواطنة الذي يربط الأفراد ضمن إطار أخلاقي مشترك. هذا المفهوم يُعزز الانتماء الوطني، ويدفع نحو تكامل القيم الأخلاقية في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تعزيز المصلحة العامة وتحقيق استقرار المجتمع على أسس عادلة ومنصفة.**

**عالم معولم الموضوع الاساسي**

**يتناول النص مفهوم النظام العالمي المعاصر وتأثير العولمة على الدول القومية ومؤسساتها. يؤكد على أن الدول الحديثة لا تستطيع العمل بمعزل عن بعضها البعض، حيث يقوم النظام الدولي على مبدأ السيادة المتبادلة بين الدول. هذا المبدأ يجعل الدول مضطرة للاعتراف بوجود الدول الأخرى والتعاون معها في إطار شبكات معقدة من العلاقات السياسية والاقتصادية. العولمة باتت تفرض نفسها من خلال تداخل الاقتصاديات العالمية، الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية التي تتحكم في الأسواق والقوانين العالمية.**

**التحديات التي تواجه الدول القومية في ظل العولمة**

* **العولمة أثرت على قدرة الدولة القومية في التحكم بشؤونها الداخلية، حيث أصبحت القرارات الاقتصادية والسياسية مرتبطة بمصالح وأولويات النظام الدولي.**
* **الأسواق الرأسمالية العالمية تُهيمن على الاقتصاديات المحلية، مما يضعف سلطة الدولة في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
* **الشركات العالمية العابرة للقوميات أصبحت تملك نفوذًا كبيرًا عبر الحدود، مما يحدّ من قدرة الحكومات على فرض سياسات اقتصادية مستقلة.**

**النظريات المتعلقة بالدولة والعولمة**

**النص يعرض أطروحتين رئيسيتين حول العلاقة بين الدولة والعولمة:**

1. **أطروحة فقدان السيادة: ترى أن الدولة القومية تفقد تدريجيًا استقلالها السياسي والاقتصادي لصالح قوى العولمة، حيث تتراجع سلطاتها التنفيذية والتشريعية والثقافية أمام ضغط الأسواق العالمية.**
2. **أطروحة التكيّف مع العولمة: تؤكد أن الدولة لا تزال لاعبًا رئيسيًا وقادرة على التكيف مع تحديات العولمة، حيث تواصل الدولة التحكم في القوانين والتشريعات، وتعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية.**

**أبعاد العولمة**

1. **البعد الاقتصادي: العولمة الاقتصادية تُظهر نفسها من خلال هيمنة الأسواق الرأسمالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات التي تفرض معاييرها على الدول النامية.**
2. **البعد الثقافي: التكنولوجيا الحديثة أسهمت في نشر ثقافة عالمية تتحدى الثقافات المحلية، مما أدى إلى تراجع بعض مظاهر الهوية الثقافية الوطنية لصالح أنماط ثقافية غربية.**
3. **البعد السياسي: الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تؤدي دورًا كبيرًا في صياغة سياسات العولمة، من خلال مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.**

**دور الدولة في العولمة**

* **رغم التحديات التي تفرضها العولمة، لا تزال الدولة القومية تمتلك أدوات قوة مثل السيطرة على التشريعات والقوانين الداخلية، والتحكم في وسائل العنف المشروع، واستمرار الهيمنة على النظام التعليمي والثقافي.**
* **الدولة تعتبر المحرك الأساسي للعولمة في بعض الجوانب، حيث تعمل على تنظيم الأسواق الدولية والتنسيق مع المؤسسات العالمية لتحقيق مصالحها.**

**الاقتصاد المعولم والشركات متعددة الجنسيات**

* **الشركات الكبرى، بدعم من الدول، أصبحت تلعب دورًا مركزيًا في الاقتصاد العالمي.**
* **هذه الشركات تهدف إلى تحقيق الربح قبل كل شيء، مما يؤدي أحيانًا إلى تهميش المسؤولية الاجتماعية واستغلال العمال والموارد البيئية في البلدان النامية.**

**أهمية التعامل مع العولمة**

* **لا يمكن للدول أو الحكومات، بما في ذلك الحكم الإسلامي، الانعزال عن النظام العالمي المعولم.**
* **يجب على الدول التفاعل مع معايير العولمة وتطوير استراتيجيات للتعامل معها بما يحقق التوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات النظام الدولي.**

الاقتصاد الاخلاقي في الاسلام

الاقتصاد الأخلاقي في الإسلام الذي يُعد نموذجًا متميزًا عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، خصوصًا الرأسمالية. يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبادئ أخلاقية مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حفظ الحقوق الفردية والاجتماعية. هذا النظام لا يقتصر على تعظيم الربح المادي، بل يركز على القيم الروحية والاجتماعية، مثل التكافل الاجتماعي والعدالة. بينما تتسم الرأسمالية بالسعي لتراكم الثروة وتحقيق الأرباح بغض النظر عن العواقب الأخلاقية، فإن الاقتصاد الإسلامي يُنظم النشاط المالي من خلال مجموعة من القيم والتشريعات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان والمجتمع.

النموذج الاقتصادي الإسلامي تأسس منذ نزول القرآن الكريم، واستمر في التطور عبر السيرة النبوية ونظام الشريعة. ورغم تنوع الممارسات الاقتصادية عبر الأزمان والمناطق الإسلامية، حافظ هذا النظام على قيمه الأساسية، مما أدى إلى نجاح الحضارة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والتجارية على مر العصور. إلا أن المشروع الاستعماري الغربي سعى إلى تفكيك الأبنية الاقتصادية الإسلامية لأنها كانت عائقًا أمام سيطرته السياسية والاقتصادية.

يقوم الاقتصاد الإسلامي على خمس كليات أساسية تُعرف بمقاصد الشريعة، وهي: حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال. هذه المقاصد مترابطة ولا يمكن تحقيق إحداها دون الأخرى. كلية حفظ المال تُنظم حقوق الملكية واكتساب الثروة وصرفها، مع فرض قيود أخلاقية تهدف إلى منع الاستغلال والفساد. ومن أهم هذه القيم الالتزام بالعدل، السماحة في التجارة، وتجنب الجشع والاحتيال. التجارة والأعمال في الإسلام تخضع لتشريعات تضمن النزاهة، مثل ضرورة رضا الأطراف المتعاقدة والالتزام بالعهود.

الشريعة تحث على السعي لكسب الرزق باعتباره واجبًا دينيًا، مع التأكيد على ضرورة الإنفاق على الفقراء وأعمال الخير. الزكاة والصدقات تشكل جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي الإسلامي لضمان التكافل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الشريعة على مفهوم "لا ضرر ولا ضرار"، الذي يحظر أي ممارسات مالية تضر بالأطراف الأخرى. ومن هنا، ينظم الاقتصاد الإسلامي عملية اكتساب المال وفق قواعد أخلاقية عالية تجعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا من العبادة.

مع ذلك، يلاحظ النص أن النظام المالي الإسلامي الحديث يعاني من بعض المشكلات، حيث يركز بشكل أساسي على تجنب الربا والمخاطرة دون الاهتمام بتعزيز القيم الأخلاقية العميقة التي ترتبط بتقنيات النفس الإسلامية. هذا القصور يجعل العديد من التطبيقات المصرفية والمالية الإسلامية الحالية إسلامية بالاسم فقط، دون أن تعكس الجوهر الأخلاقي الحقيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

**الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي**

الاقتصاد الإسلامي يختلف جذريًا عن الاقتصاد الرأسمالي. بينما تركز الرأسمالية على تحقيق الأرباح وتراكم الثروة، غالبًا دون مراعاة القيم الأخلاقية أو الاجتماعية، يركز الاقتصاد الإسلامي على تحقيق التوازن بين المصالح المادية والقيم الأخلاقية. يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تنظيم النشاط الاقتصادي بحيث يحقق التكافل الاجتماعي والعدالة، ويمنع الاستغلال والجشع.

**تأسيس الاقتصاد الإسلامي**

نشأ الاقتصاد الإسلامي مع نزول القرآن الكريم، وتطور من خلال السيرة النبوية ثم نظام الشريعة الإسلامية. وضعت الشريعة قواعد وتشريعات لتنظيم المعاملات الاقتصادية والتجارية، مما أسهم في بناء حضارة إسلامية مزدهرة في العصور السابقة. كان لهذه القيم تأثير كبير في نجاح الأنشطة التجارية الدولية والإقليمية التي تميزت بها الدول الإسلامية قبل التدخل الاستعماري.

**مقاصد الشريعة في الاقتصاد الإسلامي**

يقوم الاقتصاد الإسلامي على خمس كليات أساسية تُعرف بمقاصد الشريعة:

* **حفظ النفس:** حماية حياة الأفراد عبر تشريعات القصاص والدية.
* **حفظ الدين:** الدفاع عن العقيدة الإسلامية من خلال قوانين الجهاد والردة وتقنيات النفس.
* **حفظ العقل:** تنظيم الأهلية القانونية وتقييد الأمور التي تؤثر سلبًا على التفكير السليم، مثل تحريم المسكرات.
*  حفظ **النسل:** تنظيم العلاقات الأسرية عبر قوانين الزواج والطلاق والميراث، لضمان استقرار المجتمع.
*  حفظ **المال:** وضع تشريعات تحمي الملكية الفردية، وتضمن طرقًا مشروعة لاكتساب الثروة مع الالتزام بالقيم الأخلاقية.

**تنظيم المعاملات المالية**

تعتمد الشريعة الإسلامية على مبدأ أن المعاملات المالية يجب أن تكون عادلة ومنصفة، وتضمن رضا جميع الأطراف. يُمنع أي شكل من أشكال الإكراه أو الغش في العقود التجارية. كما أن الشريعة تحث على السماحة والصدق في المعاملات، وتفرض تشريعات مثل الزكاة والصدقات لتطهير المال وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات.

**أهمية التكافل الاجتماعي**

التكافل الاجتماعي ركن أساسي في الاقتصاد الإسلامي. تُفرض الزكاة والصدقات وأشكال الوقف الخيري كوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر. يُنظر إلى الثروة الزائدة عن الحاجات الأساسية على أنها حق للفقراء والمحتاجين، ويُشجع المسلمون على الإنفاق في سبيل الله لتحقيق رضا الله.
الممارسات التجارية وفق القيم الأخلاقية

المعاملات التجارية يجب أن تخضع لمبادئ أخلاقية مثل العدل، السماحة، وتجنب الجشع. التجارة لا تُعتبر مجرد وسيلة لتحقيق الربح، بل يجب أن تُمارس في إطار من المسؤولية الاجتماعية. الشريعة تحظر الربا والاحتيال، وتفرض قيودًا على المعاملات المشبوهة التي قد تُلحق الضرر بالأطراف الأخرى أو بالمجتمع ككل.

مفهوم الاستعفاف والسعي للرزق

يحث الإسلام على السعي لكسب الرزق وتوفير الحاجات الأساسية للأسرة كواجب ديني، مع التأكيد على تجنب الاعتماد على الآخرين قدر الإمكان. يُشجع الاقتصاد الإسلامي أيضًا على تحقيق مستوى معيشة مريح من خلال المشروعات التجارية، شريطة أن يتم ذلك بما يتوافق مع القيم الدينية مثل الصدق والاستقامة.

حق الله وحق العباد في المال

يُنظر إلى المال في الإسلام على أنه ملك لله، وبالتالي يجب تخصيص جزء منه للزكاة وأوجه الخير. يُعتبر الفقير صاحب حق طبيعي في ثروة الأغنياء، ويتم التشديد على الإنفاق في سبيل الله لسد حاجات الفقراء والمحتاجين.

**مشكلة التطبيقات المالية الإسلامية الحديثة**

يعاني النظام المالي الإسلامي الحديث من بعض القصور، حيث يركز بشكل أساسي على تجنب الربا والمخاطرة دون أن يُعزز القيم الأخلاقية العميقة التي تُعتبر أساس الاقتصاد الإسلامي. هذه التطبيقات قد تكون إسلامية بالاسم فقط، مما يضعف من قدرتها على تحقيق الأهداف الإسلامية الحقيقية.

**ملخص الاقتصاد الأخلاقي في الإسلام**

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التوازن بين المصالح المادية والقيم الأخلاقية، مستمدًا قواعده من الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى حفظ النفس، الدين، العقل، النسل، والمال. يركز هذا النظام على تنظيم المعاملات المالية من خلال العدل، السماحة، وتجنب الاستغلال، مع فرض الزكاة والصدقات لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. يُشجع الإسلام على السعي للرزق والاستقلال المالي، لكنه يشدد على أهمية المسؤولية الاجتماعية في الثروة المكتسبة. يحظر الاقتصاد الإسلامي الربا والاحتيال، ويعتبر أن للفقراء حقًا في أموال الأغنياء. ورغم نجاح هذا النموذج تاريخيًا، فإن التطبيقات المالية الإسلامية الحديثة تعاني من قصور في تحقيق القيم الأخلاقية العميقة التي يُفترض أن تُميز هذا النظام.

الدولة المستحيلة /الحديثة

**تعريف الدولة الحديثة**

حلاق يوضح أن الدولة الحديثة هي كيان سياسي مركزي يتمتع بسلطة تشريعية وتنفيذية وقانونية، وهي تفرض قوانين موحدة على المجتمع وتحتكر استخدام العنف المشروع. هذه الدولة تعتمد على أسس علمانية، حيث تفصل بين الدين والسياسة وتضع القانون ضمن إطار وضعي (أي من صنع الإنسان).

التناقض بين الدولة الحديثة والشريعة الإسلامية

حلاق يجادل بأن الشريعة الإسلامية ليست مجرد قانون وضعي بل نظام أخلاقي شامل يوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في المقابل، الدولة الحديثة تعتمد على تشريعات وقوانين وضعية لا تستند بالضرورة إلى القيم الأخلاقية والدينية. هذا الاختلاف الجوهري يجعل من الصعب دمج الشريعة ضمن إطار الدولة الحديثة دون تشويهها أو تقليصها إلى مجموعة قوانين إدارية.

استحالة دمج القيم الإسلامية مع بنية الدولة الحديثة

 يرى حلاق أن الدولة الحديثة تقوم على فكرة السيادة المطلقة للدولة، مما يعني أن الدولة هي المصدر الوحيد للسلطة والقانون.

 في الإسلام، السيادة لله وحده، والشريعة تمثل إطارًا مرنًا ومتكاملًا يوجه حياة الأفراد والمجتمع دون أن يكون هناك سلطة مركزية تحتكر التشريع.

 الدولة الحديثة تفتقر إلى الروحانية والقيم الأخلاقية التي تعتبر جوهرية في الشريعة الإسلامية، مما يجعل أي محاولة لأسلمة الدولة مجرد محاولة سطحية وغير فعالة.

النظام القانوني في الشريعة مقابل النظام القانوني الحديث

الشريعة الإسلامية تطورت على مدى قرون من خلال اجتهاد العلماء والفقهاء، وهي تعتمد على الاجتهاد الأخلاقي والقيمي لتلبية احتياجات المجتمع.

في المقابل، تعتمد الدولة الحديثة على قوانين ثابتة وضعها المشرعون، حيث يتم فصل القانون عن القيم الأخلاقية والدينية.

الهيمنة الاستعمارية وإعادة تشكيل الدول الإسلامية

* يشير حلاق إلى أن مفهوم الدولة الحديثة تم فرضه على المجتمعات الإسلامية خلال الفترة الاستعمارية.
* الاستعمار أضعف المؤسسات التقليدية الإسلامية، مثل القضاء الشرعي والوقف، وأعاد تشكيلها لتتوافق مع النموذج الغربي للدولة الحديثة.
* نتيجة لذلك، فقدت الشريعة وظيفتها كإطار أخلاقي شامل وأصبحت مجرد قوانين محدودة يتم تكييفها لخدمة الدولة الحديثة.

بدائل الدولة الحديثة

حلاق لا يدعو إلى العودة إلى نموذج تاريخي محدد من الحكم الإسلامي، لكنه يشير إلى ضرورة التفكير في أشكال بديلة للحكم تقوم على القيم الإسلامية وتحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية دون تبني النموذج الحديث للدولة بشكل كامل. يقترح حلاق أن تكون هذه البدائل مرنة، وقائمة على مؤسسات تحترم الأخلاق والقيم الروحية للشريعة الإسلامية.

مفهوم الاستقلالية الأخلاقية للشريعة

حلاق يركز على أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من القوانين، بل هي إطار أخلاقي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة والرحمة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد. هذا الإطار لا يمكن تحقيقه ضمن بنية الدولة الحديثة التي تفصل بين الأخلاق والقانون وتضع الأولوية للسيطرة السياسية والاقتصادية.

خلاصة فكرة الدولة المستحيلة

يرى حلاق أن الدولة الحديثة، بطبيعتها الهيكلية والعلمانية، تجعل من الصعب إن لم يكن مستحيلًا تطبيق الحكم الإسلامي بشكل متكامل. أي نموذج إسلامي للحكم يسعى إلى الاستقلالية والعدالة يجب أن يبتكر إطارًا جديدًا يتجاوز المفاهيم الحديثة للدولة والقانون، مع الحفاظ على روح الشريعة وأخلاقياتها.